

ورقة علمية بعنوان

آثار سياسات مُعالَجة التَّضخُّم على المُؤشَّرات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا

مقدِّمة في سياق

المؤتمر الدولي الخامس للأكاديمية الأوروبية
لِلتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)

يَحْيَى السَّيِّد عُمر

ملخص

تهدف هذه الورقة لتحديد آثار سياسات معالجة التضخم على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، وذلك من خلال الاعتماد على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، ومن خلال تحليل البيانات التاريخية لكل من التضخم وسعر الفائدة في تركيا، ودراسة واقع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وخلصت الورقة إلى أن سياسات معالجة التضخم ترافقت بآثار سلبية على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أهمها تراجع مؤشر التصنيع، وتراجع معدل النمو الاقتصادي، ومخاطر دخول الاقتصاد التركي في حالة انكماش، إضافة لتراجع معدل الاستهلاك وتأثر بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع التطوير العقاري.

مقدمة

يُعَدُّ التَّضَخُّمُ من المصطلحات الاقتصادية الشائعة جدًّا على مستوى الاقتصاديين وعلى مستوى العامة، ويعود سبب الشهرة هذه إلى أن آثار التَّضَخُّمُ تَطال مختلف الشرائح الاجتماعية بدون استثناء، كما أنه يؤثر على الدول ومؤسساتها، وعلى مختلف مؤسسات الاقتصاد الكلي والجزئي؛ ويحظى التَّضَخُّمُ بأهمية اقتصادية وسياسية، ولهذا نجد أن بعض المسؤولين في البنوك المركزية يطمحون إلى لقب صقور التَّضَخُّم، كناية عن قدرتهم على مُعالَجة التَّضَخُّم، وقد استطاع العديد من السياسيين النجاح في حملاتهم الانتخابية من خلال وعودهم بمُعالَجة التَّضَخُّم. كما يُعَدُّ التَّضَخُّم من أخطر التحديات التي تواجه الحكومات، وذلك نظرًا لخطورة آثاره السلبية، ولصعوبة معالجته، فالعديد من الدول لم تتمكن من معالجته، إضافةً لكونه في بعض الحالات قد يؤدي لتداعيات سياسية، ناهيك عن تداعياته الاجتماعية، مثل تأثيره على تغيير التركيب الاجتماعي، فهو يسبب إعادة توزيع الدخل بطريقة غير عادلة، كلُّ هذه العناصر تُظهر خطورة التَّضَخُّم وخطورة تداعياته.

تعتمد غالبية المدارس الاقتصادية في مُعالَجة التَّضَخُّم على السياسة الانكماشية، والتي تقوم في جوهرها على تخفيض مُعدَّل الطلب الكلي، والذي بدّوره يُسهم في تراجع مُعدَّل التَّضَخُّم، وعماد السياسة الانكماشية هو رفع مُعدَّل سعر الفائدة، وهو يُعَدُّ بشكل عام سياسة فعّالة، لكنَّ هذه السياسة تترافق بآثار سلبية على المؤسسات الاقتصادية، وهنا غالبًا ما تُفضّل الحكومات تحمُّل التبعات السلبية لمُعالَجة التَّضَخُّم، وذلك انطلاقًا من فكرة أن السيطرة على التَّضَخُّم تُعَدُّ أولوية، ولاحقًا وبعد مُعالَجة التَّضَخُّم من الممكن مُعالَجة الآثار السلبية. هذا المبدأ في المُعالَجة ليس بالضرورة أن يكون صحيحًا وفعّالًا في كل الحالات، فلكل دولة ولكل مجتمع خصوصيته الاقتصادية والاجتماعية، فما يصلح في دولة ما، ليس بالضرورة أن ينجح في دُولٍ أخرى. وهذه القضية بالغة الأهمية، فمن الملاحظ أن غالبية الدول عند سعيها لمُعالَجة التَّضَخُّم

تقوم باستنساخ تجارب الدول الأخرى، وهذا ما قد يقود لنتائج عكسيّة، وإلى خروج التّضخّم عن السيطرة، وإلى ارتدادات سياسيّة واجتماعيّة.

في تركيا يُعدّ التّضخّم من أبرز التّحديات الاقتصاديّة التي تواجه الحكومة، فعلى الرغم من السعي لمعالجته منذ عدة سنوات، إلّا أنه لم يُعالج حتّى الآن، كما بلغ التّضخّم في مراحل سابقة قِيَمًا قياسيّة، وما زاد الأمر تعقيدًا هو التذبذب الحكومي في مُعالجة التّضخّم، فتم التناوب ما بين كل من السياستين النقديتين التوسعيّة والانكماشية، من خلال تخفيض سعر الفائدة ورُفُعه في مراحل زمنيّة متقاربة، وهذا التذبذب وعدم وجود رؤية دقيقة للمُعالجة أدّى لاستفحال الأزمة، ولخلاف بين رجال السياسة والاقتصاد في الدولة، هذا الواقع عزّز من التّبعات السلبية لسياسات مُعالجة التّضخّم على المؤسّسات الاقتصاديّة الكلية والجزئية، وإلى تبعات اجتماعيّة سلبية على عدة محاور.

أهمية الورقة

تستمد الورقة العلمية أهميتها من أهمية دراسة التضخم في تركيا، ودراسة العناصر المرافقة له والناجمة عنه وعن سياسات معالجته، وفيما يلي تبيان للنقاط التي تظهر أهمية الورقة:

- التضخم في تركيا يُعدّ أزمةً حادةً، ونتائجها السلبية طالت مختلف القطاعات والمؤسسات، ما يتطلب الاهتمام البحثي بهذه القضية، وتحديد أسبابها وآثارها وأفق معالجتها.
- دائرة الاهتمام بالتضخم لا بد أن تتسع لتشمل سياسات المُعالجة، فسياسات المُعالجة القائمة على النهج النقدي التوسعي والانكماشى غالبًا ما تترافق بآثار جانبية سلبية، لذلك لا بد من تسليط الضوء على هذه الآثار، وتقديم اقتراحات لمعالجتها أو الحد منها.
- التضخم في تركيا يُعدّ أزمةً اقتصاديةً مُعقّدة متداخلة، فيختلط بها التضخم المستورد مع التضخم الناتج عن الطلب، مع التضخم من جانب العرض ومن جانب الطلب، ما يجعل علاجها مُعقّدًا بدوره، وهو ما يتطلب المزيد من التركيز البحثي على هذه القضية.
- غالبية الدراسات الأكاديمية تهتم بالتضخم وبمُعالجته بشكل رئيس، والتركيز على فاعلية سياسات المُعالجة، لكن نادرًا ما يتم التركيز على الآثار السلبية لهذه السياسات، وهذه الورقة تركّز على هذا الجانب البحثي، ما يُكسبها أهميةً بحثيةً كبيرةً نسبيًا.

أهداف الورقة

تهدف الورقة لتحقيق الأهداف البحثية التالية:

- تسليط الضوء على السياسات النقدية التي يتبناها البنك المركزي التركي في معالجة التضخم، وتسليط الضوء على تعارض هذه السياسات، ودور هذا التعارض في تأزيم المشكلة.
- دراسة عامة لفاعلية كل من النهج النقدي الانكماش والتوسعي الذي اعتمده البنك المركزي التركي في تعامله مع التضخم.
- تحديد الاتجاهات العامة للتضخم في الفترة القادمة في ظل السياسة النقدية الانكماشية التي يعتمدها حالياً البنك المركزي التركي.
- تحديد الآثار السلبية المرافقة للسياسة النقدية الانكماشية التي يعتمدها البنك المركزي التركي، على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية البحث

استخدم الباحث منهجي الاستقراء والاستنباط، وتمّ اعتماد هذين المنهجين كونهما متعارضين في الأسلوب؛ فالتعارض هنا قد يقود إلى تغطية جوانب البحث تغطيةً تامةً، وفيما يلي تبيان هذه المناهج:

- **المنهج الأول: المنهج الاستقرائي**

يَعتمد هذا المنهج على الاستدلال الذي ينتقل من الجزئي إلى الكلي، بمعنى الحكم على الكل بما يوجد في الجزئيات، بحيث يكون الاستنتاج الجزئي مدخلًا للتعميم الكلي.

- **المنهج الثاني: المنهج الاستنباطي**

يختلف هذا المنهج عن الاستقرائي في الاتجاه، فهو ينتقل من التعميم إلى التخصيص، ويقوم هذا المنهج على الانطلاق من المُسلّمات والبيدهيات والمعارف العاقّة، ومن ثمّ الانتقال إلى الجزئيات، ويُطَلَق عليه أحيانًا اسم الاستدلالي أو الاستنتاجي.

وقبّر اللجوء لعزيج من المناهج البحثيّة يتمثّل في ضرورة تغطية مختلف جوانب البحث، لا سيما أن المنهجين اللذين تم اختيارهما متعارضان في الاتجاه، وهو ما يُمكن من تغطية تامة لكل جوانب الإشكاليّة البحثيّة، إضافةً لتقليل التحيز غير المقصود إلى حدوده الدنيا، فتعدّد المناهج البحثيّة يُعدّ من أساسيات تخفيض مستويات التحيز غير المقصود.

المبحث الأول

مفهوم التضخم وسياسات معالجة التضخم

يُعدّ القطاع المالي والنقدي عاملاً رئيساً من عوامل النمو والاستقرار الاقتصادي، فالاستقرار النقدي يعني بالضرورة قيام النقود بوظائفها التقليدية بفاعلية، بما يشمل خزن القيمة وتعبئة المدخرات، ورواج الحركة المصرفية، وتمويل الاستثمارات المتنوعة، ومن ثمّ فإنّ تحسين أداء القطاع المالي سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ويعني هذا وجود أثر إيجابي لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي.

ويُعدّ التضخم من أخطر التهديدات التي تواجه القطاع النقدي، وهذا ما يؤكدّه الأدب الاقتصادي التجريبي⁽¹⁾ من خلال قوله بوجود علاقة عكسية «سالبة» بين التضخم وتطور القطاع النقدي والنمو الاقتصادي، فزيادة معدل التضخم تؤثر تأثيراً سلبياً على أداء القطاع النقدي، والذي يؤثر بدوره تأثيراً سلبياً أيضاً على مؤشرات النمو الاقتصادي.

وبشكل عامّ يُعدّ التضخم من أكثر المصطلحات شيوعاً في علم الاقتصاد وأكثرها خطورة من حيث التأثير الاقتصادي، فقلّما توجد دولة حول العالم لم تُعانِ من آثار

1. الاقتصاد التجريبي: هو إحدى المدارس الاقتصادية أو مناهج البحث التي تسعى لاستكشاف المعارف الاقتصادية من خلال ملاحظة المتغيرات واختبار العلاقات فيما بينها، ويعد هذا الأسلوب الاقتصادي في البحث فعّالاً في الحالات التي لا توجد بيانات تاريخية لها، ويستند في مبادئه إلى المدرسة التجريبية أو الإمبريقية في العلوم الاجتماعية، وعموماً، التجريبية اليوم تعني المنهج التجريبي للوصول للمعرفة، استناداً إلى البحوث وإلى الطرق الاستدلالية، وعبر التاريخ ضم المنهج التجريبي شخصيات فكرية مهمة، مثل أرسطو، توما الإكويني، روجر بيكون، توماس هوبز، وفرانسيس بيكون لهذا التوجه. للمزيد: موقع المعرفة، متاح على الرابط: <https://cutt.us/Kl8d6>

التَّضخُّم، سواء كانت ناميةً أو متقدمةً، فالرئيس الأمريكي جيرالد فورد⁽¹⁾ قال في عام 1974م: «إن التَّضخُّم هو العدوُّ العام الأول للولايات المتحدة»⁽²⁾، وهي القوة العظمى في العالم، فما بالك بالدُّول الصُّغرى والنامية؟!

لهذه الأسباب، تُعدُّ ظاهرة التَّضخُّم الاقتصادي من بين أهم الموضوعات والتحديات التي يحرص صُنَّاع السياسات والقرارات في مختلف الدُّول على الحدِّ من آثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

1. الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد، هو الرئيس الـ38 في تاريخ الولايات المتحدة، والوحيد الذي لم يتولَّ هذا المنصب عبر انتخابات؛ حيث تولَّى منصبه بعد استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون في أعقاب الأزمة المعروفة بـ «فضيحة ووترغيت»، وأثار جدلًا واسعًا بعد توليه منصب الرئاسة لإصداره عفوًا عن سلفه نيكسون الذي تجسَّس على منافسه بالحزب الديمقراطي خلال الانتخابات. ينتمي فورد للحزب الجمهوري وحكم الولايات المتحدة في الفترة من 1974 إلى 1977م. للمزيد: الجزيرة، متاح على الرابط: <https://cutt.us/Obt7n>

2. أونر، سيدا. ما هو التضخم؟ مجلة التمويل والتنمية، مارس 2010، ص1.

مفهوم التضخم الاقتصادي وتاريخه

يوجد العديد من التعريفات الاقتصادية للتضخم، وعلى الرغم من تعددها إلا أنها تتمحور حول ذات الفكرة، فيعرف على أنه: «المعدل الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار المنتجات والخدمات، مما يؤدي لانخفاض القدرة الشرائية للنقود»⁽¹⁾؛ ويعرّف أيضًا على أنه: «الزيادة المفرطة في كمية النقود في السوق مع انخفاض القدرة الشرائية لها»⁽²⁾؛ كما يعرف على أنه: «الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، والتي تنتج عن زيادة مطردة في كمية النقود في التداول؛ مما يؤثر سلبيًا على القدرة الشرائية لها»⁽³⁾.

ويُعَدُّ التضخم من الظواهر الاقتصادية الحديثة نسبيًا، وهي تقترب بظهور النقود الورقية، فالملاحظة الأولى له كانت في أوروبا في القرن السابع عشر الميلادي، وقد تمت دراسة ظاهرة التضخم في هذه الفترة من قبل Earl Hamilton في النصف الثاني من القرن العشرين بالاعتماد على البيانات التاريخية المتوفرة عن تلك الفترة، فقد تمت في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ملاحظة التضخم، فقد شهدت أوروبا في ذلك الوقت أطول فترة تضخم شهدها العالم، واستمرت من عام 1515 إلى 1650م، وكانت تسمى آنذاك بثورة الأسعار⁽⁴⁾.

1. Fernando, Jason. Inflation. Investopedia. 2021, on site: <https://cutt.us/Ws0ZN>

2. Inflation. Dictionary Cambridge.

3. السيد عمر، يحيى. التضخم وسعر الفائدة والربا... حدود العلاقة والتأثير، مكتبة الأسرة العربية، الطبعة الأولى، 2023م.

4. Inflation. Encyclopedia.

ولكن وعلى الرغم من هذه الملاحظة المبكرة فإن التّضخّم لم يحظَ بأهميّة كافية، وهذا الأمر مُبرّر نتيجة بساطة العلوم الاقتصاديّة آنذاك، فالإدراك الحقيقي لهذا المفهوم كان في بدايات القرن العشرين، ولاحقًا بدأت الدراسات العلميّة تهتمّ بشكل واضح بمفهومه وأسبابه وعلاجه، ولعل الاقتصادي الإنجليزي «جون مينارد كينز»⁽¹⁾ يُعدّ من أوائل الذين قدّموا مفهومًا علميًا اقتصاديًا للتضخم، وقدّم جُملة من الحلول لهذه الظاهرة.

1. جون مينارد كينز: (1883 – 1946م)، اقتصادي إنجليزي ساهمت أفكاره في إحداث تغيير جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي؛ عرف كينز بأنه مُنقذ الفردية الرأسمالية من انتشار البطالة نتيجة إيمانه بأن عدم معالجة هذه المشكلة سيؤدّي لتحكّم الأنظمة الاستبدادية في العالم الغربي. ويُعدّ أحد أكثر الاقتصاديين نفوذًا في القرن العشرين، وهو باني اللبنة الأساسيّة لمدرسة اقتصاديّة كثيرة التفرعات عرفت فيما بعد بالاقتصاد الكينزي. قاد كينز ثورةً في التفكير الاقتصادي في أثناء فترة الكساد الكبير التي تحدّى فيها أفكار الاقتصاد الكلاسيكي الجديد المعتمد على أن السوق يُضِلح نفسه، وهو ما سمي باليد الخفية للاقتصاد، ويُعدّ من أبرز مصمّمي اتفاقية بريتون وودز، للمزيد: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: <https://cutt.us/B80Bs>

أنواع التَّضَخُّم الاقتصادي

يصنّف التَّضَخُّم لأنواع مختلفة، تبعًا لعدة معايير، وفي الشكل التالي تبيان لأهمها:

أنواع التضخم

03

تبعًا لمصدر
التضخم

التضخم الزاحف

التضخم الجامح

التضخم المضبوط

02

تبعًا لتحكم
الدولة

التضخم المكبوت

التضخم الظاهر

01

تبعًا لحدة
التضخم

ناتج عن زيادة الطلب

التضخم المستورد

ناتج عن زيادة التكاليف

شكل توضيحي 1: أنواع التَّضَخُّم، المصدر: من إعداد الباحث

ووفقًا لكل معيار منها تتنوع أنواع التضخم، نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

أولاً: معيار تحكّم الدولة في منظومة التسعير

وبحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التضخم إلى نوعين هما:

• التضخم الظاهر أو التضخم المفتوح

ويسمى أحياناً بالتضخم الحر أو المفتوح، وفي هذا النوع لا تتدخل الحكومة لضبطه بل تتركه لقوى السوق (العرض والطلب) لفرض أسعار توازنية، وفي هذا النوع تكون نسبة التضخم منخفضة نسبياً؛ بحيث لا يُشكل خطراً على الاقتصاد، وبالتالي لا تتدخل الجهات المالية لضبطه بشكل مباشر؛ وغالباً ما يتم التأثير به بشكل غير مباشر.

• التضخم المقيد أو المكبوت

يقصد بالمكبوت أن تسعى المؤسسات المالية المتمثلة بالبنك المركزي وغيرها من المؤسسات المالية لفرض سقف مُعيّن من الأسعار بحيث لا تُرفع فوقه، وتُعدّ هذه الوسيلة منخفضة الفاعلية، كونها غالباً ما تُفرض أسواقاً موازية في الدولة، وغالباً

1. السيد عمر، يحيى. التضخم وسعر الفائدة والربا... حدود العلاقة والتأثير، مكتبة الأسرة العربية، الطبعة الأولى، 2023 م.

ما يتم التعامل مع التضخم بهذا الأسلوب في الدول التي تعتمد نمط التخطيط الاقتصادي المركزي، ففي سوريا على سبيل المثال، وخلال الحرب المستمرة منذ عام 2011م⁽¹⁾، ارتفع التضخم في البلاد بأكثر من 130% في عام 2020م⁽²⁾، وهنا سعت الحكومة المركزية في دمشق إلى تجاهل هذا المعدل المرتفع من التضخم، من خلال فرض أسعار وأجور خارج سياق قوى السوق الحقيقية؛ إلا أن هذا الأمر لا يُعد ناجحًا، ففي ظل هذه السياسات تم تحفيز ظهور سوق موازية غير رسمية، وهو ما يسمى عرفيًا بالسوق السوداء.

1. الحرب في سوريا: شهدت سوريا في عام 2011م احتجاجات شعبية واسعة للمطالبة بإصلاحات سياسية جذرية، وذلك امتدادًا لثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس عام 2010م؛ وتصاعدت المطالب في سوريا لتصل إلى تغيير النظام السياسي بالكامل، وإنهاء حكم بشار الأسد، ولاحقًا تحولت إلى صراع عسكري اشتركت به قوى إقليمية ودولية، وتسبب الصراع بسقوط مئات آلاف الضحايا، وتشريد وتهجير أكثر من نصف الشعب السوري، كما تم تدمير البنية التحتية الاقتصادية السورية، وانهارت الليرة وارتفعت معدلات الفقر والتضخم والبطالة، واعتمدت الحكومة المركزية في دمشق على التمويل بالعجز مما أدى لارتفاع إضافي في معدل التضخم، وارتفعت القيمة الاسمية للأجور عشرات الأضعاف، لكن القيمة الشرائية لها انهارت، فعلى الرغم من ارتفاع القيمة الاسمية للأجور، إلا أن القيمة الحقيقية لها تراجعت بنسبة 95%، للمزيد: سوريا: 442 مليار دولار حجم الخسائر الاقتصادية بعد ثماني سنوات من الحرب، موقع أخبار الأمم المتحدة، 23 سبتمبر 2020، متاح على الرابط: <https://cutt.us/Xb23g>

2. مرصد الاقتصاد السوري، شتاء 2022م / 2023م، مجموعة البنك الدولي، 17 مارس 2023م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/xPJPR>

ثانيًا: معيار حدة التضخم

وبحسب هذا المعيار توجد خمسة أنواع من التضخم، هي:

• التضخم الجامح

ففي هذا النوع ترتفع نسبة التضخم بشكل كبير جدًا، ولا يمكن السيطرة عليه، فقد ترتفع سنويًا بنسبة تتجاوز 1000% أحيانًا، كما حصل في فنزويلا في عام 2016م، عندما دخلت البلاد في أزمة تضخم جامح، فقد معها البوليفار الفنزويلي 60% من قيمته أمام الدولار خلال يوم واحد، وأدى هذا الواقع لدخول البلاد في أزمات اقتصادية حادة، تطورت لاحقًا لأزمات سياسية وعسكرية⁽¹⁾. وتعجز الأدوات النقدية والمالية التقليدية عن السيطرة عليه، وقد يُسبب هذا النوع اضطرابات سياسية واجتماعية؛ ولذلك هو أخطر أنواع التضخم تأثيرًا؛ ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان النامية، إما بسبب خلل في التخطيط الاقتصادي الكلي، أو بسبب وضع خطط تنموية تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على تمويلها، أو بسبب ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن زيادة الميل الحدي للاستهلاك، وذلك في ظل طفرات الدخل، وغيرها من الأسباب. ففي فنزويلا وخلال العقد الثاني من القرن الحالي، دخلت البلاد في حالة من التضخم الجامح⁽²⁾، فبلغت نسبته عام 2018م أكثر من مليون بالمئة، ما اضطر البنك المركزي لإصدار عملة من فئة المليون بوليفار⁽³⁾؛ وفي هذا النوع من التضخم تفقد العملات العديد من وظائفها، لا سيما كمخزن للقيمة.

1. مراح، حبيبة، وبو علام معوشي، فعالية استهداف التضخم في الأزمات، دراسة استشرافية للأزمة الفنزويلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، المجلد 11، يونيو 2021م.
2. أزمة التضخم المفرط في فنزويلا: شهدت فنزويلا أزمة اقتصادية حادة، بدأت ملامحها بالظهور بدءًا من عام 2014م، والتي أدت لاحقًا لأزمة سياسية واجتماعية وأمنية، وتعود الجذور الأولى للأزمة إلى فترة حكم الرئيس الراحل هوغو شافيز، والذي بالغ بالمراهنة على النفط كرافعة اقتصادية رئيسية، فأهمل باقي القطاعات الاقتصادية، ولكن بعد انهيار أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية عام 2008م، دخلت حكومة فنزويلا بعجز اقتصادي نتيجة تراجع إيرادات النفط، مما اضطر الحكومة إلى طباع المزيد من العملة الوطنية، وهو ما يُعرف بالتمويل بالعجز، واستمرت الأزمة بالكُمون حتى الانفجار في عام 2014م، وبدأ الاقتصاد الفنزويلي بالتراجع بنسب مرتفعة، بلغت في عام 2014م: 35%، وفي عام 2015م: 18%، وانهارت الأجور وارتفع التضخم إلى مليون بالمئة، وساد الفقر وانعدمت الأدوية، وواجهت البلاد أزمة خانقة، وانعكست اضطرابات سياسية وعسكرية، للمزيد: المخزنجي، آدم، قصة «الدولة الفاشلة».. كيف تحولت فنزويلا من الغنى إلى الفقر؟ ميدان الجزيرة، 8 نوفمبر 2018، متاح على الرابط: <https://cutt.us/NNYnJ>
3. فنزويلا تدخل تاريخ التضخم اللامعقول بمليون في المئة، الجزيرة، 25 يوليو 2018م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/FayQ6>

• التَّضَخُّمُ المضبوط

ويكون أقل خطورة؛ حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية (ممثلةً بشكل أساسي في البنوك المركزية)؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية، والتي شهدت ارتفاعاً في التَّضَخُّم إلى أكثر من 8% عام 2022م، وذلك كأعلى مُعدَّل تضخم في أربعة عقود⁽¹⁾، وعلى الرغم من خطورة هذا الرقم، إلا أنه يبقى في خانة التَّضَخُّم المضبوط، لا سيما أنه تم تخفيضه إلى 5% بعد تطبيق سياسة رفع سعر الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي⁽²⁾.

• التَّضَخُّم الزاحف أو التَّضَخُّم المعتدل

ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنوياً لا تُشكِّل ضرراً اقتصادياً؛ حيث تستقر عند مستويات منخفضة، وتسجل رقماً أحادياً. فعندما تزيد الأسعار بنسبة مقبولة ومعتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل، مما يُعزِّز جانب الطلب الكلي. ولهذا السبب يُحدِّد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مُعدَّل التَّضَخُّم المستهدف عند نسبة 2%، وهذا المُعدَّل يختلف بالطبع من دولة إلى أخرى، بحسب ما إذا كانت نامية أم متقدمة.

1. التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية: شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً في التضخم تجاوز 8%، وهو أعلى معدل تضخم منذ عام 1981م، وترجع أسبابه إلى أزمة كورونا والإغلاق الاقتصادي، وحزم التحفيز الحكومية التي تجاوزت 4 تريليونات دولار، وهذا الإنفاق الحكومي المرتفع أدى لزيادة الكتلة النقدية في السوق، ومما عزَّز المشكلة نشوب الحرب الروسية الأوكرانية، والتي أدَّت لتضرر سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع معدل التضخم العالمي، هذا الواقع دَفَع بالبنك الفيدرالي الأمريكي لرفع سعر الفائدة عدة مرات، وهو ما انعكس على معدل الفائدة في غالبية دول العالم، وأدى لارتفاع مخاطر الانكماش الاقتصادي العالمي، للمزيد: شيرمان، ناتالي. التضخم: الولايات المتحدة تسجل أعلى معدل منذ 40 عامًا مع زيادة أسعار الطاقة والغذاء، بي بي سي، 11 يونيو 2022م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/xdzz3>

2. شيرمان، ناتالي. المركزي الأمريكي يرفع سعر الفائدة إلى أعلى مستوياته منذ 16 عامًا، بي بي سي، 4 مايو 2023م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/h3Gj3>

ثالثاً: معيار مصدر الضغط التضخمي

وبحسب هذا المعيار ينقسم التضخم وفقاً لمكوناته إلى أربعة أنواع رئيسية تشمل⁽¹⁾:

• التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب

ينشأ هذا النوع من التضخم في حالة ارتفاع الطلب الكلي بالتزامن مع عدم قدرة العرض الكلي على موازنة زيادة الطلب، وبالتالي يختل توازن السوق، وتنسحب نقطة التوازن باتجاه الأعلى مما يعني زيادة في مستوى الأسعار العام، أو قد ينشأ في حالة بقاء الطلب ثابتاً، ولكن ينخفض العرض، ويلاحظ هذا النوع من التضخم في البلاد التي تشهد زيادة سكانية مرتفعة أو في الدول التي تشهد طفرات في الدخل كالدول النفطية، والتي يرتفع بها معدل الدخل، وبالتالي يرتفع الطلب الكلي بدرجة لا تتناسب مع العرض الكلي في الاقتصاد المحلي.

• التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج

قد ينتج التضخم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يدفع المنتجين لزيادة الأسعار بما يوازي ارتفاع التكلفة، وهو ما يؤدي لضغوط تضخمية في الاقتصاد، والتكاليف هنا قد تنشأ عن ضغوط نقابات العمال لزيادة الأجور، وزيادة الأجور تدفع الشركات لزيادة أسعار المبيعات حتى تحافظ على هامش الربح، أو قد تكون بسبب ارتفاع أسعار حوامل الطاقة، ففي أوروبا وفي أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية⁽²⁾ ارتفعت أسعار

1. المحنت، حسين وآخرون. التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية باستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة (1994-2017م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، (2019).

2. الحرب الروسية الأوكرانية: هي غزو روسي لأوكرانيا، بدأ في 24 فبراير من عام 2022م، وذلك عقب نية أوكرانيا الانضمام إلى حلف الناتو، وتزامنت الحرب بالاعتراف الروسي بجمهورية دونيتسك الشعبية المعلنة من جانب واحد. بعد الحرب تم فرض عقوبات اقتصادية غربية حادة على موسكو، وهو ما دفع الأخيرة لتقنين واردات الغاز إلى أوروبا، وبالتالي دخول العالم أجمع بأزمة اقتصادية، لا سيما أن روسيا وأوكرانيا تعدان من أكبر موردي الطاقة والغذاء في العالم، وتعود جذور الحرب إلى أكثر من ثلاثة عقود، وتسببت بعد أكثر من عام منذ اندلاعها في دمار واسع في أوكرانيا وأزمة اقتصادية دولية، وضحايا فاق عددهم مئات الآلاف، ولا توجد إحصائية موثوقة لعدد الضحايا، للمزيد:

موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: <https://cutt.us/XsPrp>

الغاز بشكل حادّ، مما أدّى لارتفاع تكاليف الإنتاج، كما أن قيام موسكو بتقنين تصدير الغاز إلى أوروبا أدّى لتعزيز الطلب عليه، وبالتالي ارتفاع سعره، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي دخول دول الاتحاد الأوروبي بأزمة تضخم⁽¹⁾؛ وهو ما ينسحب على العديد من الدول المستوردة لحوامل الطاقة.

• التضخم المستورد (Pass-Through Inflation)

تظهر هذه الحالة بشكل رئيس في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج المستوردة، ففي حال ارتفاع نسبة التضخم في البلاد المُصدّرة لمدخلات الإنتاج أو للسلع الاستهلاكية؛ فإن الاقتصاد المحلي سيتأثر حكماً بالتضخم في البلاد المستوردة؛ فالتضخم العالمي في أسعار الغذاء في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية انتقل إلى غالبية الدول التي تستورد من أوكرانيا وروسيا، فارتفاع أسعار الحبوب بعد تعطل الملاحة البحرية في البحر الأسود أدّى لانتقال أزمة التضخم الغذائي إلى كل الدول التي تستورد الحبوب من دول الصراع.

1. أزمات ضاغطة: الاضطرابات السياسية والاقتصادية في أوروبا بعد الحرب الأوكرانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 21 أكتوبر 2022 م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/3M7Qe>

سياسات مُعالجة التَّضخُّم

تتم مُعالجة التَّضخُّم من خلال سياستين نقديتين؛ هما السياستين الانكماشية والتوسعية، وإن كانت السياسة الانكماشية الأكثر انتشارًا وفاعلية، وفيما يلي تبيان لكلا النوعين:

أولاً: السياسة النقدية التوسعية

هي مجموعة من الإجراءات النقدية التي تهدف لتحفيز نمو الاقتصاد، من خلال زيادة الطلب الكلي، بالاعتماد على تخفيض سعر الفائدة، وتسهيل الاقتراض وتحفيز الاستهلاك، من خلال زيادة كمية النقود في السوق، وتستخدم هذه السياسة لمُعالجة الركود⁽¹⁾.

ونادرًا ما يتم استخدام هذه السياسة في مُعالجة التَّضخُّم، إلا في حالات خاصة، وعمومًا تميل أدبيات الاقتصاد، لا سيما الاقتصاد الكينزي، لاعتماد السياسة النقدية التوسعية كأداة فعالة لعلاج الركود وليس للتضخم، وهذا ما تمّ مخالفته في تركيا، فخلال أزمة التَّضخُّم اعتمد البنك المركزي التركي على السياسة النقدية التوسعية لمُعالجة التَّضخُّم، من خلال تخفيضه سعر الفائدة، وقد حققت هذه السياسة نتائج مقبولة، لكنها لم تتمكن من مُعالجة التَّضخُّم مُعالجة جذرية.

تعتمد السياسة النقدية التوسعية على عدة أدوات، أهمها تخفيض سعر الفائدة، وذلك بهدف تحفيز الاقتراض، وتقليل مُعدَّل الإيداع في البنوك، بهدف زيادة الاستثمار، فزيادة الاستثمار تؤدي في المرحلة الأولى لزيادة التَّضخُّم، ولكن على المدى المتوسط والبعيد يسهم النُمو الاقتصادي في تقليل مُعدَّل التَّضخُّم، وإن كان هذا الأمر موضع جدل بين منظري المدارس الاقتصادية.

1. قويدر، معيزي. فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الجديد، 2010م.

ثانيًا: السياسة النقدية الانكماشية

هي سياسة معاكسة للسياسة التوسعية، تهدف لمعالجة التضخم، من خلال تخفيض الاستهلاك وتخفيض الطلب الكلي، من خلال زيادة سعر الفائدة وتخفيض معدل الاقتراض، وتحفيز الادخار في البنوك، وتقوم على ضرورة تخفيض كمية النقود الموجودة في التداول⁽¹⁾، وهي تعتمد بشكل رئيس على رفع معدل الفائدة.

من خلال رفع معدل سعر الفائدة، تنخفض كمية النقود في السوق، من خلال مسارين:

- زيادة الإيداع في البنوك: نتيجة ارتفاع معدل سعر الفائدة، يزداد معدل الإيداع في البنوك؛ لرغبة المودعين بعوائد الفائدة المرتفعة، وهنا تسحب البنوك جزءًا كبيرًا من النقود الموجودة في السوق.

- تراجع معدل الاقتراض: في ظل ارتفاع معدل الفائدة، لن يتشجع الأفراد ولا الشركات على الاقتراض من البنوك؛ لأن تكاليف فوائد القروض تكون مرتفعة.

انخفاض كمية النقود في السوق يؤدي إلى تراجع مستوى الطلب، وبالتالي تراجع مستوى الأسعار، وفي النهاية تراجع معدل التضخم.

1. قويدر، معيزي. فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، مرجع سابق.

المبحث الثاني

سياسات مُعالجة التَّضخُّم والمُؤشَّرات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا

يشهد العالم أزمة تضخم حادَّة، شملت عددًا كبيرًا من الدول، بما يشمل اقتصادات الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة واقتصاد الدُول النَّامية، وتعرَّزت هذه الأزمة بعد جائحة كورونا وما رافقها من إغلاق اقتصادي وتراجع في فاعليَّة سلاسل التوريد، ولاحقًا عززت الحرب الروسية الأوكرانيَّة من هذه الأزمة. وفيما يتعلق بتركيا فأزمة التَّضخُّم فيها تعود لعدة سنوات سابقة، ولكنها ازدادت حدَّةً بعد أزمة التَّضخُّم العالميَّة، وما زاد في حدتها تذبذب سياسات المُعالجة التي اعتمدها البنك المركزي التركي، إضافةً لجملة أسباب أخرى ذاتيَّة وموضوعيَّة، وأسباب تعود للاقتصاد التركي ذاته، وأخرى مستوردة من الخارج.

نظرة عامة على التَّضخُّم في تركيا

تواجه تركيا أزمة تضخم منذ عدة سنوات، وبلغ التَّضخُّم فيها قِيَمًا قياسيَّة، وتُعدُّ أسباب التَّضخُّم مُعقَّدة ومتداخلة، وهي تعود بشكلٍ عامٍّ للأسباب التالية:

- **أسباب سياسيَّة:** تعود للاضطرابات السياسيَّة والأمنيَّة التي تُواجهها بعض دول الشرق الأوسط، والتي أثَّرت على الاقتصاد التركي، وساهمت في دخوله في أزمة تضخم.
- **الخروج المفاجئ للاستثمارات من البلاد:** واجهت تركيا أزمة حادة من خلال الخروج المفاجئ للاستثمارات ورؤوس الأموال من البلاد، وذلك نتيجة عدة أسباب، منها محاولة الانقلاب الفاشل عام 2016م، والخلاف السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكيَّة خلال حكم ترامب، إضافةً للخلافات السياسيَّة بينها وبين بعض دول منطقة الشرق الأوسط.

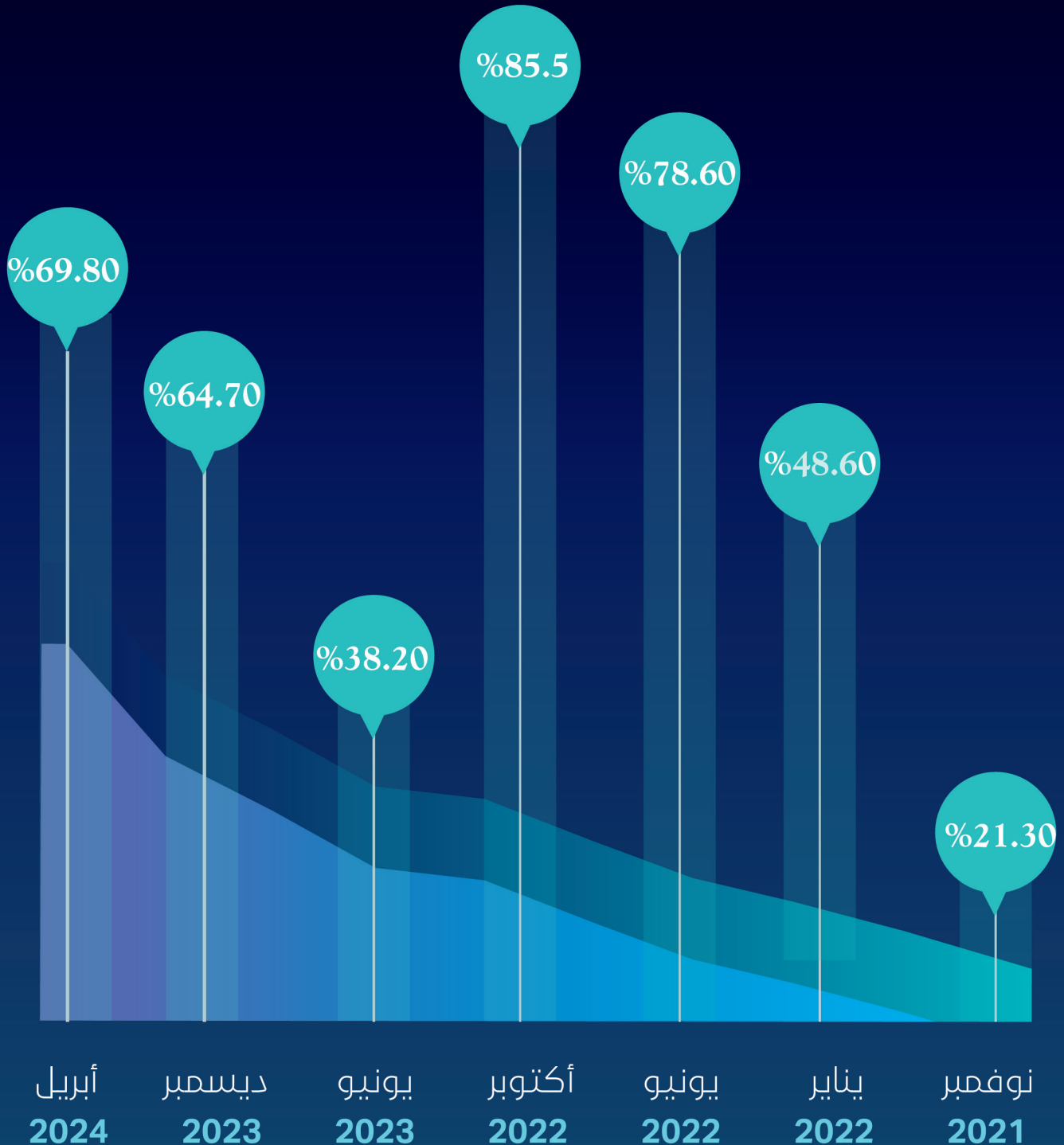
- **جائحة كورونا والإغلاق الاقتصادي:** أدى الإغلاق الاقتصادي عقب جائحة كورونا إلى تحفيز التضخم في تركيا، نتيجة ضخ كميات ضخمة من الليرة التركية في السوق، كنوع من الدعم الاجتماعي والاقتصادي، والذي بلغت قيمته 200 مليار ليرة تركية⁽¹⁾.
- **الحرب الروسية الأوكرانية:** أدت الحرب في أوكرانيا إلى تراجع فاعلية سلاسل التوريد، وإلى ارتفاع حاد في أسعار حوامل الطاقة، وأسعار المواد الأولية، ما أدى لارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، ما أدى لتحفيز التضخم.
- **زلازل فبراير 2023م:** أدى الزلازل الذي ضرب جنوب غرب تركيا لخسائر اقتصادية كبيرة، وقدمت الحكومة مساعدات مباشرة بلغت قيمتها 100 مليار ليرة تركية⁽²⁾، ما رفع بشكل حاد كمية النقود في السوق، وساهم في رفع معدل التضخم.
- **تباينات حادة في السياسات النقدية للبنك المركزي التركي:** اتبع البنك المركزي التركي سياسات نقدية متعارضة خلال السنوات القليلة الفائتة، فكان ينتقل بشكل مفاجئ من السياسة النقدية التوسعية إلى السياسة الانكماشية، والتي ترافقت مع خفض حاد لسعر الفائدة، وبعده رفع حاد لها، ما أسهم في تعزيز المشكلة، وأدى لتراجع ثقة المستثمرين بالاقتصاد التركي وبمستقبله.

1. Balci, Baris. Turkey Allocates \$15 Billion to Businesses Hurt by Coronavirus, Bloomberg, 25 April 2020.

2. خالد، هدير. كيف تعددت خسائر الزلازل لقطاعات الاقتصاد التركي؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 مارس 2023م.

فيما يتعلق بقيمة التضخم في تركيا، فقد بلغ قِيمًا قياسية، ففي أكتوبر 2022 م بلغ أعلى قيمة وهي 85.5%.

في الشكل البياني التالي توضيح لتغير قيمة التضخم في تركيا خلال السنوات الفائتة:



الشكل البياني 1: مُعدّل التضخم في تركيا، المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على

بيانات: تركيا - مُعدّل التضخم، Trading Economics، متاح على الرابط:

<https://ar.tradingeconomics.com/turkey/inflation-cpi>

التَّضخُّمُ في تركيا بين السياسة النقدية التوسعية والانكماشية

تناوب البنك المركزي التركي في الاعتماد على السياستين التوسعية والانكماشية، وكان ينتقل فجأة من سياسة لأخرى، وهذا ما أدَّى لتأزيم المشكلة، وفي الجدول التالي توضيح للفترات الزمنية التي اعتمد المركزي التركي فيها على السياسة النقدية التوسعية، والأخرى التي اعتمد خلالها على السياسة الانكماشية:

نوع السياسة النقدية المتبعة	المدة الزمنية
سياسة نقدية توسعية (خفض سعر الفائدة)	يونيو 2019 – سبتمبر 2020 م
سياسة نقدية انكماشية (رفع سعر الفائدة)	سبتمبر 2020 – سبتمبر 2021 م
سياسة نقدية توسعية (خفض سعر الفائدة)	سبتمبر 2021 – مايو 2023 م
سياسة نقدية انكماشية (رفع سعر الفائدة)	مايو 2023 – الوقت الراهن

من الملاحظ أن البنك المركزي التركي قام بتغيير السياسة النقدية أربع مرات خلال أربع سنوات، بمتوسط سياسة نقدية مختلفة كل عام؛ وهذا ما انعكس سلبيًا على مُعدَّل التَّضخُّم، وعلى فاعلية السياسات النقدية الساعية لعلاجها؛ ففي كلا السياستين لم يتمكن المركزي التركي من مُعالجة التَّضخُّم، ففي أفضل الحالات كان ينخفض لمدة مؤقتة، ليعود بعدها للارتفاع.

تقلُّبات سعر الفائدة في تركيا

نظرًا لتغيير البنك المركزي التركي لسياسته النقدية عدّة مرات خلال الأعوام الفائتة، انعكس ذلك على تغيير في الاتجاه العام لسعر الفائدة، بين الانخفاض والارتفاع؛ وتذبذب سعر الفائدة أدى لإرهاق الاقتصاد، ووجدت الشركات صعوبة في تحديد سياساتها المالية، فكانت الشركات تضطر لتغيير سياساتها المالية مع كل تغيير لاتجاه سعر الفائدة؛ وهذا ما انعكس سلبيًا على المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل الميزان التجاري، الذي شهد تراجعًا للصادرات، إضافةً لميزان المدفوعات ورصيد المركزي من العملات الأجنبية؛ وهذا بدوره أثر سلبيًا على المؤشرات الاقتصادية الجزئية، وعلى المؤشرات الاجتماعية؛ وفي الشكل البياني التالي توضيح لتغيّر قيمة سعر الفائدة خلال السنوات الفائتة:



الشكل البياني 2:

مُعدَّل الفائدة في تركيا، المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات: تركيا -
سعر الفائدة، Trading Economics

متاح على الرابط: <https://ar.tradingeconomics.com/turkey/interest-rate>

فاعلية كل من السياسة النقدية الانكماشية والتوسعية في معالجة التضخم في تركيا

في ظل كل من السياستين النقديتين الانكماشية والتوسعية، لم يتمكن البنك المركزي التركي من معالجة التضخم؛ فما زالت قيم التضخم مرتفعة، وهي تقترب من معدل 70 % في الوقت الراهن، وعلى الرغم من رفع سعر الفائدة إلى 50 %، (وهي نسبة مرتفعة) ⁽¹⁾، ما زال التضخم يرتفع؛ ويبدو أن التضخم في تركيا يتجه نحو التضخم المزمن، وهناك مخاوف من أن يتحوّل لتضخم جامح، والأوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة والعالم تدعم هذا التوجّه، فالتوترات السياسية في الشرق الأوسط، وأزمات المضايق المائية، والمخاوف من حرب إقليمية واسعة، تلعب دورًا سلبيًا في معالجة التضخم، فهي تسهم في ارتفاع معدل الأسعار وتحفيز التضخم، وهذه تحديات خارجية تُضاف للتحديات الداخلية التي يواجهها البنك المركزي التركي.

منذ اعتماد البنك المركزي على السياسة النقدية الانكماشية، في يونيو 2023، وحتى الآن، ارتفع التضخم من 38 % إلى 69 %، وهذا يعني أنه ارتفع بمعدل 81 %، وهذا مؤشر سلبي بالنسبة لمستقبل التضخم في البلاد. وبالنسبة للسياسة التوسعية، والتي تم اعتمادها سابقًا، من خلال تخفيض سعر الفائدة، تمكنت من تحقيق بعض النتائج، ونجحت في تخفيض التضخم من 84 % إلى 38 % ⁽²⁾، لكنها لم تكن فعالة بالمستوى المطلوب، والنتائج عمومًا يمكن وصفها بالمتواضعة، وإن كانت حتى الآن أفضل من نتائج السياسة الانكماشية القائمة على رفع سعر الفائدة.

1. تركيا - معدل التضخم، Trading Economics، متاح على الرابط: <https://ar.tradingeconomics.com/turkey/inflation-cpi>

2. المرجع السابق.

سياسات مُعالجة التَّضخُّم والآثار الجانبية

تترافق سياسات مُعالجة التَّضخُّم بآثار جانبية سلبية، تُؤثِّر على المُؤشَّرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الآثار موجودة بغضِّ النظر عن فاعلية هذه السياسات، بمعنى أن السياسة الانكماشية القائمة على رفع سعر الفائدة قد تنجح في مُعالجة التَّضخُّم، لكنها ستكون أثَّرت سلبًا على كلِّ من القطاع الإنتاجي ومُعدَّل النمو الاقتصادي ومستوى البطالة والميزان التجاري وميزان المدفوعات وغيرها من المُؤشَّرات. عند تطبيق السياسات النقدية، غالبًا ما يتم الانشغال بمراقبة اتجاه التَّضخُّم، ويتم الانشغال أو إغفال الآثار الجانبية، وهذه قضية خطيرة، فقد تتمكَّن هذه السياسات من مُعالجة التَّضخُّم، لكنها تكون قد تسبَّبت بأزمات أخرى، والنتيجة أنه قد تم حلَّ مشكلة والتسبُّب بمشكلات أخرى. لذلك يجب الحرص على مُراقبة شاملة لمختلف المُؤشَّرات الرئيسة والفرعية، وفي حال تأثر أيِّ مؤشر سلبًا، لا بد من العمل على مُعالجة هذا الأمر قبل أن يزداد حدة، ويتحول لأزمة. على سبيل المثال، في ظل السياسة النقدية الانكماشية القائمة على رفع سعر الفائدة، تراجع مؤشر نشاط التصنيع في تركيا⁽¹⁾، وهذا مؤشر سلبي، قد يؤدِّي مستقبلاً إلى دخول الاقتصاد التركي في مرحلة انكماش، وبالتالي يكون تم الانتقال من أزمة تضخُّم إلى أزمة انكماش.

التَّضخُّم المرتفع والمستمر في تركيا وضع البنك المركزي التركي أمام خيارات صعبة، كان أهونها رفع سعر الفائدة بشكل كبير. تقول القاعدة الاقتصادية: إن سعر الفائدة في الاقتصادات الناشئة (مثل تركيا) يجب أن يكون أعلى من مُعدَّل التَّضخُّم بنسبة 5%⁽²⁾، وهذا يعني -وفقاً لهذه القاعدة- أن سعر الفائدة يجب أن يكون في تركيا حالياً أكثر من 70%، وهذا غير ممكن؛ كونه قد يتسبَّب بصدمة انكماشية في الاقتصاد.

1. مؤشِّر: انكماش نشاط التصنيع في تركيا في ديسمبر، sa.investing، متاح على الرابط: <https://sa.investing.com/news/economic-indicators/article-2499723>

2. Authers, John et al. The Great Rates Descent Will Be Nasty, Brutish and Long, Bloomberg, 26 March 2024, on site: <https://www.bloomberg.com/graphics/2024-opinion-rate-cuts-covid-inflation-central-banks/>

رفع سعر الفائدة في تركيا إلى 50 %، أدى إلى نتائج سلبية على المستوى الاقتصادي، تتمثل بالنقاط التالية:

- تراجع مؤشر نشاط التصنيع: فُعِدِّل الإنتاج انخفض في العديد من القطاعات الإنتاجية.
- احتمال دخول الاقتصاد التركي في مرحلة انكماش في السنوات القادمة.
- صعوبات تمويلية تواجه الشركات: نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل الناتج عن ارتفاع تكلفة الاقتراض في ظل سعر الفائدة المرتفع.
- احتمال إفلاس الشركات الصغيرة، أو التي تُواجه في الأصل صعوبات مالية: الصعوبات التمويلية تُؤثّر بشكلٍ حادٍّ على الشركات المتعثرة، وهذا ما قد يؤدي لإفلاسها.
- انكماش قطاع التطوير العقاري: يُعَدُّ قطاع التطوير العقاري من أهم القطاعات الاقتصادية في تركيا، فهو يُشكّل 57% من قيمة رأس المال الثابت في البلاد، ويُعدّ مصدرًا رئيسًا للعملة الأجنبية، ومساهمًا رئيسًا في الناتج المحلي الإجمالي. ولكن في ظل السياسة النقدية الانكماشية تراجع لأدنى مُعَدَّل له منذ عام 2014م⁽¹⁾، وحاليًا يعاني هذا القطاع الحيوي من ركود، وهو ما أدّى لتداعيات اقتصادية على الشركات والأفراد العاملين في هذا القطاع، وعلى مُؤسَّسات الاقتصاد الكلي.
- تراجع الطلب على المنتجات والخدمات: سعر الفائدة المرتفع يُعالج التَّضخُّم من خلال تخفيض مُعَدَّل الطلب الكلي، لكنّ هذا التخفيض يعني تراجع الطلب على المنتجات والخدمات، ما يُلحق خسائر كبيرة بالمنتجين.

1 . Türkiye's Real Estate Market in 2024, investment visa.

الآثار الاجتماعية السلبية للسياسة النقدية الانكماشية في تركيا

السياسة النقدية الانكماشية القائمة على رفع سعر الفائدة، أدت لآثار جانبية سلبية على المؤشرات الاجتماعية في تركيا، وهذه المؤشرات قد تكون أكثر حدة مقارنة بنظيرتها الاقتصادية، كونها قد تؤدي لخلل في التركيبة الاجتماعية للمجتمع، ما يعدّ تحديًا خطيرًا، لا بد من الاهتمام به، والسعي لمعالجته. وفيما يلي تبيان لأهم الآثار السلبية للسياسة النقدية الانكماشية على المؤشرات الاجتماعية في تركيا:

- صعوبات في الإنفاق الاستهلاكي: تعتمد شرائح واسعة من المجتمع في تركيا، لا سيما الطبقة الوسطى، على القروض والتسهيلات الائتمانية في الإنفاق على الاستهلاك، لكن في ظل سعر الفائدة المرتفع باتت هذه الشرائح تواجه صعوبات حادة، نتيجة التكلفة المرتفعة للاقتراض.
- تراجع عدد العاملين في القطاع العقاري: يُعدّ قطاع التطوير العقاري من أهم القطاعات التي تستقطب العمالة، لكن في ظل السياسة النقدية الانكماشية تراجع هذا السوق، ما أدّى لتراجع عدد العاملين به، ففي عام 2020م بلغ عدد العاملين فيه 15 مليون عامل، لكن مؤخرًا تراجع إلى 11 مليون عامل، ما يعني أن 400 ألف عامل فقدوا وظائفهم⁽¹⁾.
- تراجع مستوى المعيشة: في ظل ارتفاع سعر الفائدة، تراجع مستوى المعيشة للعديد من شرائح المجتمع التركي، وبعض الأسر تضطر للتقشف، وهذا في حال استمراره قد يؤدي لتآكل الطبقة الوسطى.

1. Stewart, Hamill. Turkish housing crisis persists despite construction surge, AGBI, 5 December 2023.

النتائج والتوصيات

من خلال مُعالجة المشكلة البحثية في سياق مبحثي الدراسة: توصلت الورقة لعدة نتائج، وبناءً على النتائج تمّ تقديم جملة توصيات، وفيما يلي تبيانها:

نتائج الورقة

- أدّى تذبذب سياسات مُعالجة التّضخم في تركيا إلى تأزم التّضخم، وإلى ارتفاع مُعدّله لقيَم قياسيةّة.
- تراكمت سياسة مُعالجة التّضخم في تركيا آثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فعلى المستوى الاقتصادي تراجع مؤشّر التصنيع، كما تشهد العديد من الشركات عَقبات وتحديات تمويليّة، وعلى المستوى الاجتماعي خسر العديد من العمال وظائفهم، إضافةً لتراجع مستوى الدخل السائد.
- مستقبل التّضخم في تركيا لا يزال غامضاً، فحتى الآن لا تُوجد مؤشّرات واضحة على فاعليّة السياسات النقدية في علاجه، فعلى الرغم من وجود عدّة توقّعات بانخفاضه في نهاية عام 2024 م، إلا أن المعطيات الراهنة لا تدعم هذه التوقعات.

توصيات الورقة

1. مُعالجة التّضخم في تركيا من خلال السياسة النقدية الانكماشية القائمة على رفع سعر الفائدة تترافق بضغط على القطاع الإنتاجي، لذلك لا بد من مُعالجة هذه المشكلة من خلال تقديم حوافز للقطاع الإنتاجي، لا سيما الصناعي، والحوافز قد تكون إعفاءات ضريبية، أو مِنح تمويليّة.
2. السياسة النقدية الانكماشية تترك آثاراً حادّة على عموم شرائح المجتمع في تركيا، لا سيما الطبقة الوسطى، باعتبارها الطبقة الأوسع، لذلك لا بد من مُعالجة هذه القضية من خلال مُراقبة القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور، وضمان ألا يتدنّى دون هذا الحد.
3. في ظل ارتفاع سعر الفائدة بشكلٍ حادّ، من المتوقع تراجع مستوى التشغيل، وارتفاع مُعدّل البطالة، وهذه من الآثار السلبية الجانبية للسياسة النقدية الانكماشية القائمة على رفع سعر الفائدة، وحلّها لا بد أن يمر من خلال الحوافز التشغيلية للقطاع الإنتاجي؛ بحيث يستطيع الاستمرار في تشغيل العمالة.

المراجع

أولاً: الكتب:

1. أونر، سيدا. ما هو التضخم؟ مجلة التمويل والتنمية، مارس 2010.
2. خالد، هدير. كيف تمددت خسائر الزلزل لقطاعات الاقتصاد التركي؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 مارس 2023 م.
3. السيد عمر، يحيى. التضخم وسعر الفائدة والربا... حدود العلاقة والتأثير، مكتبة الأسرة العربية، الطبعة الأولى، 2023 م.
4. قويدر، معيزي. فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الجديد، 2010 م.
5. المحنط، حسين وآخرون. التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية باستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة (1994-2017 م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، (2019).
6. مراح، حبيبة، وبو علام معوشي. فعالية استهداف التضخم في الأزمات، دراسة استشرافية للأزمة الفنزويلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، المجلد 11، يونيو 2021 م.

ثانياً: المراجع الإلكترونية:

1. أزمات ضاغطة: الاضطرابات السياسية والاقتصادية في أوروبا بعد الحرب الأوكرانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 21 أكتوبر 2022 م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/3M7Qe>
2. شيرمان، ناتالي. التضخم: الولايات المتحدة تسجل أعلى معدل منذ 40 عامًا مع زيادة أسعار الطاقة والغذاء، بي بي سي، 11 يونيو 2022 م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/xdzz3>

3. شيرمان، ناتالي. المركزي الأمريكي يرفع سعر الفائدة إلى أعلى مستوياته منذ 16 عامًا، بي بي سي، 4 مايو 2023م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/h3Gj3>
4. فنزويلا تدخل تاريخ التضخم اللامعقول بعليون في المئة، الجزيرة، 25 يوليو 2018م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/FayQ6>
5. المخزنجي، آدم. قصة «الدولة الفاشلة».. كيف تحولت فنزويلا من الغنى إلى الفقر؟، ميدان الجزيرة، 8 نوفمبر 2018، متاح على الرابط: <https://cutt.us/NNYnJ>

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Authers, John et al. The Great Rates Descent Will Be Nasty, Brutish and Long, Bloomberg, 26 March 2024, on site: <https://www.bloomberg.com/graphics/2024-opinion-rate-cuts-covid-inflation-central-banks/>
2. Balci, Baris. Turkey Allocates \$15 Billion to Businesses Hurt by Coronavirus, Bloomberg, 25 April 2020.
3. Fernando, Jason. Inflation. Investopedia. 2021, on site: <https://cutt.us/Ws0ZN>
4. Stewart, Hamill. Turkish housing crisis persists despite construction surge, AGBI, 5 December 2023.
5. Türkiye's Real Estate Market in 2024, investment visa.

